

Distr.
LIMITED

A/AC.237/L.17/Add.3
19 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



لجنة التفاوض الحكومية الدولية

لوضع اتفاقية إطارية بشأن

تغير المناخ

الدورة السابعة

نيويورك، ١٥ - ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة

مشروع التقرير*

المقرر: ماسي سادوفسكي (بولندا)

إضافة

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولاً - مقدمة

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

باء - انتخاب أعضاء المكتب

جيم - إقرار جدول الأعمال

DAL - تنظيم العمل

هاء - الحضور

واو - الوثائق

* هذه الوثيقة تتضمن الفرع السادس من التقرير. ويرد الفرعان الأول والثاني في الوثيقة A/AC.237/L.17/Add.1، والفرعان خامساً وسابعاً في الوثيقة A/AC.237/L.17/Add.3. وستصدر الأفرع الباقي في إضافات أخرى.

المحتويات (تابع)

القرارات الصفحة

ثالثا -	المسائل المتصلة بالترتيبيات الخاصة بالأآلية المالية ولتقديم الدعم التقني والمالي للبلدان النامية الأطراف	٣	١٠-١
ألف -	تنفيذ المادة ١١ (الأآلية المالية) القرارات ٤-١ ٦-٣	٣	
باء -	تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان النامية الأطراف	٤	٩-٧
جيم -	النتائج	٤	١٠
رابعا -	المسائل الإجرائية والمؤسسية والقانونية	٧	١٨-١١
ألف -	النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف	٧	١٧-١١
باء -	النتيجة	٨	١٨
خامسا -	حالة التوقيع والتصديق على الاتفاقية		
سادسا -	الدورات القادمة للجنة: الجدول الزمني والأولويات		
سابعا -	استعراض أنشطة الأمانة المؤقتة بما في ذلك استعراض الأموال الخارجية عن الميزانية		
ثامنا -	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة		
المرفق -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة		

**ثالثا - المسائل المتصلة بالترتيبات الخاصة بالآلية المالية
وتقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان
النامية الأطراف**

١ - قامت لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في جلستها العامة ١، المعقدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ وفقاً لمقررها ١/١ (A/AC.237/6, Annex II)، بإحالة البند ٢ من جدول الأعمال (المسائل المتصلة بالترتيبات الخاصة بالآلية المالية وتقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية الأطراف) إلى الفريق العامل الثاني.

٢ - مراعاة للمادة ٦٤ من النظام الداخلي للجنة، قرر الفريق العامل الثاني، في جلسته ١، المعقدة في ١٦ آذار/مارس، مواصلة العمل بالمقرر الذي اتخذه في دورته الثانية (A/AC.237/9)، الفقرة (٣٦) بأن تكون الجلسات علنية ما لم يقرر خلاف ذلك. وبعد ذلك عقد الفريق العامل الثاني ---- جلسات علنية في الفترة من ١٥ إلى --- آذار/مارس ١٩٩٣.

ألف - تنفيذ المادة ١١ (الآلية المالية) الفقرات ١ - ٤

٣ - نظر الفريق العامل الثاني في البند الفرعى ٢ (أ) (تنفيذ المادة ١١ (الآلية المالية)، الفقرات ١ - ٤) في جلسته ١ إلى --، المعقدة في ١٥ إلى --- آذار/مارس. وكانت الوثائق التالية معروضة عليه:

(أ) مذكرة من الأمانة عن تنفيذ المادة ١١ (الآلية المالية) (A/AC.237/26):

(ب) مذكرة من الأمانة عن وثائق أساسية مختارة متعلقة بمرفق البيئة العالمية (A/AC.237/26/Add.1):

(ج) مذكرة من الأمانة بشأن معلومات إضافية عن أعمال مرافق البيئة العالمية (A/AC.237/26/Add.2).

٤ - في الجلسة ١، المعقدة في ١٦ آذار/مارس، أدى الأمين التنفيذي للجنة التفاوض الحكومية الدولية ببيان استهلاكي.

٥ - في الجلسة ٢، المعقدة في ١٦ آذار/مارس، أدى مدير مرافق البيئة العالمية ببيان.

٦ - أدلى ببيانات ممثلا ---- دولة، تكلم أحد هم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، وآخر بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

باء - تقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية الأطراف

٧ - نظر الفريق العامل الثاني في البند الفرعي ٢ (ب) (تقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية الأطراف) في جلسته ٤، المعقدة في ١٧ آذار/مارس.

٨ - وكان أمام الفريق العامل للنظر في هذا البند الفرعي مذكرة من الأمين التنفيذي بشأن استعراض أنشطة الأمانة المؤقتة، بما في ذلك استعراض الأموال الخارجية عن الميزانية (A/AC.237/28)، الفرع أولاً، ألف).

٩ - أدلى ببيانات ممثلا ١٢ دولة، تكلم أحد هم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

جيم - النتائج

- ١٠ بناء على توصية من الفريق العامل الثاني وافقت اللجنة على النتائج التالية:

الأالية المالية

(أ) في إطار الإعداد للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، الذي ستتقرر فيه مسألة الأالية المالية ومن منظور الدورات القادمة لجمعية المسترkin في مرفق البيئة العالمية، قامت اللجنة، وفقا لقرارها الذي اتخذته في دورتها السادسة، بإجراء مناقشة أولى في هذه الدورة بقصد المسائل المتعلقة بتنفيذ المادة ١١ بموجب الاتفاقية وبالترتيبيات المؤقتة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٢١. وقد جرت المناقشة في ضوء المعلومات والتحليل المقدمين من الأمانة (A/AC.237/26 ، Add.1 و ٢). وفي هذا الإطار قدم مدير مرفق البيئة العالمية عرضا إلى اللجنة:

(ب) قررت اللجنة تركيز عملها المتعلق بهذا البند على المسائل المتصلة بالروابط الوظيفية بين مؤتمر الأطراف والكيان أو الكيانات المشغلة للأالية المالية، بموجب أحكام المادة ١١ من الاتفاقية:

(ج) وعند اتخاذ قرار بشأن هذه الأولوية، أحاطت اللجنة علمًا بالجدول الزمني للأنشطة الهدفة إلى إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وإعادة تغذيته قبل نهاية عام ١٩٩٣. وقررت المساهمة في كلتا

هاتين العمليتين بأسلوب بناء وملائم من حيث التوقيت، وفقاً لولايتها وللهدف المتمثل في قيام مرفق البيئة العالمية باستيفاء شروط مؤتمر أطراف الاتفاقية؛

١٠. السياسات والأولويات البرنامجية ومعايير الأهلية

(د) نظرت اللجنة في مسألة توفير التوجيه للآلية المالية فيما يتعلق بالسياسات والأولويات البرنامجية ومعايير الأهلية، ووفقاً للفقرة ١ من المادة ١١ من الاتفاقية؛

(ه) وأشارت إلى أن الآلية المالية ينبغي أن تعمل بتوجيه من مؤتمر الأطراف الذي ينبغي أن يقرر سياساتها وأولوياتها البرنامجية ومعايير الأهلية لديها فيما يتعلق بالاتفاقية وأن تكون مسؤولة أمامه. وخلصت كذلك إلى أن المواد ٤ و ٥ و ٦ ستكون الأساس الذي تستمد منه الأولويات؛

(و) وطلبت من مكتب الفريق العامل الثاني أن يقدم مقترنات إليها بقصد هذه المواجهات في دورتها الثامنة، وأن يأخذ في الاعتبار الآراء المُعرب عنها في دورتها الحالية والآراء الأخرى التي يمكن أن تقدم إلى الأمانة؛

(ز) وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية الاتفاق على نهج تتعلق بتحديد "كامل التكاليف المضافة المتفق عليها" كما هو محدد في الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يعمل على إعداد هذه النهج وأن يقوم بإبلاغها في دورتها الثامنة بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

١١. الإدارة والمسؤولية

(ح) نظرت اللجنة أيضاً في المسائل المتعلقة بإدارة الآلية المالية ومسؤوليتها أمام مؤتمر الأطراف وفقاً للفقرات ١ إلى ٣ من المادة ١١، والفقرة ٢ من المادة ٢١ من الاتفاقية.

(ط) وأشارت اللجنة إلى أنه وفقاً للمادة ١-١١ تقتضي الاتفاقية أن تكون الآلية المالية متسمة بالانصاف والتوازن في تمثيلها لجميع الأطراف ضمن نظام إدارة شفاف؛

(ي) ينبغي أن تشمل التقارير المقدمة من كيان التشغيل إلى مؤتمر الأطراف معلومات محددة عن الكيفية التي قام بها بتطبيق توجيهات وقرارات مؤتمر الأطراف في عمله المتعلق بالاتفاقية؛

(ك) ينبغي أن يكون رئيس اللجنة، وتاليًا رئيس مؤتمر الأطراف، ممثلاً في اجتماعات جمعية المشتركين في مرفق البيئة العالمية. وارتهي أيضًا أن رئيس جمعية المشتركين في مرفق البيئة العالمية ينبغي أن يقيم تمثيلاً منتظماً ورسمياً بدرجة أكبر في دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

٣. الروابط بين مؤتمر الأطراف ومرفق البيئة العالمية

(ل) بعد أن استعرضت اللجنة الحاجة إلى ترتيبات بموجب الفقرة ٣ من المادة ١١ يتفق عليها بين مؤتمر الأطراف وكيان أو كيانات تشغيل الآلية المالية، طلبت إلى المكتب أن يعد ، بمساعدة الأمين التنفيذي، تقريراً للنظر في دورتها الثامنة عن طرائق عمل الروابط التشغيلية بين مؤتمر الأطراف ومرفق البيئة العالمية بوصفه كياناً مشفلاً للآلية المالية، وفقاً لأحكام الاتفاقية، وأن يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود وغيرها؛

٤. مقدار التمويل

(م) وفيما يتعلق بتحديد مقدار التمويل اللازم والمتاح لتنفيذ الاتفاقية، ارتأت اللجنة أنه سيكون من المهم، خطوة أولى، بالنسبة لإعادة التغذية الجارية لمرفق البيئة العالمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٤ أن تأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات التمويل المتعلقة بالاتفاقية. وتنشأ هذه الاحتياجات بقصد التزامات البلدان النامية الأطراف بإبلاغ معلومات بموجب الفقرتين ١ و ٥ من المادة ١٢ من الاتفاقية، ومن حاجة البلدان النامية وغيرها إلى الدعم في أعمالها التحضيرية لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية ومن المجموعة الواسعة من الفرص المتاحة للبلدان النامية للاضطلاع بمشاريع في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٤ تكون متسقة مع تلك الالتزامات؛

(ن) وفي هذا الإطار، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يعد، بتوجيهه من المكتب، قائمة أولية بالعناصر المتعلقة بتقييم الاحتياجات من التمويل من مرافق البيئة العالمية لأنشطة المتعلقة بالاتفاقية في السنوات الثلاث ١٩٩٦-١٩٩٤ للنظر فيها في دورتها القادمة؛

٥. الأعمال المقبلة

(س) قررت اللجنة أن تعطي أولوية في دورتها الثامنة للنظر من جانب الفريق العامل الثاني في تنفيذ المادة ١١ (الآلية المالية) ولاعتماد القرارات التي قد تكون لازمة في إطار ولاية اللجنة فيما يتعلق بتقديم التوجيه لمرفق البيئة العالمية بشأن سياساته وأولوياته البرنامجية ومعايير الأهلية لديه المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك تحديد "كامل التكاليف المضافة المتفق عليها"؛

(ع) وطلبت اللجنة من رئيسها أن ينقل النتائج الواردة أعلاه إلى الاجتماع المسبق للمشترين في مرافق البيئة العالمية في بيجينغ ، الصين (٢٦ - ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣)؛

التعاون التقني والمالي: تبادل المعلومات بقصد الدراسات القطرية عن تغير المناخ على الصعيد الوطني

(ف) نظرت اللجنة في استجابة الأمين التنفيذي (الوثيقة A/AC.237/28، الفرع أولاً - ألف) لطلبها المتعلق بهذا الموضوع في دورتها السادسة (الوثيقة A/AC.237/24، الفقرة ٥١). ولاحظت أن الأمين التنفيذي اقترح استطلاع إمكانية القيام بمشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء وتشغيل نظام لتبادل المعلومات يكون خطوة أولى لدعم الفقرة ٧ من المادة ١٢ من الاتفاقية. وسيكون الهدف الرئيسي من هذا النظام هو تيسير وتنسيق الدعم الخارجي، حسب الطلب، لأنشطة الجارية في البلدان النامية وغيرها

فيما يتعلق بالاتفاقية. ورحبت بالبيان الذي أدلّى به المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي أكد فيه استعداد البرنامج للتعاون في مثل هذا المشروع المشترك تحت إشراف الأمانة المؤقتة؛

(ص) وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي الشروع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إعداد المشروع المشترك المقترن، وأن يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الوفود عند مناقشة هذا البند، وأن يطلب تمويلاً من مصادر خارجة عن الميزانية للمشروع، ربما من خلال مرفق البيئة العالمية. وطلبت من الأمين التنفيذي أيضاً أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها الثامنة.

رابعا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والقانونية

ألف - النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف

١١ - قامت لجنة التفاوض الحكومية الدولية أيضاً، في جلستها العامة ١، المعقدة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣، بإحالـة البند ٣ (المسائل الإجرائية والمؤسسية والقانونية) إلى الفريق العامل الثاني.

١٢ - نظر الفريق العامل الثاني في البند الفرعـي ٣ (أ) (النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف) في جلستـيه ٤ و ٥ المعقدـتين في ١٧ و ١٨ آذار/مارس.

١٣ - وكان أمـام الفريق العـامل للنظر في هذا البند الفـرعـي مذـكرة من الأمـانـة بشـأن النـظام الدـاخـلي لـمؤـتمر الأـطـراف (A/AC.237/27).

١٤ - في الجـلة ٤، المعـقدـة في ١٧ آذار/مارس، أـدلـى الأمـين التنفيـذي بـبيان استـهـلاـلي. وفي نفس الجـلة أـدلـى المستـشار القانونـي للأـمانـة المؤـقـتـة بـبيان شـرح فيه الوـثـيقـة A/AC.237/27.

١٥ - أـدلـى بـبيانـات مـمـثـلـو ١٠ دـولـ، تـكـلمـ أحـدـهـم بـاسـمـ الدـولـ الأـعـضـاءـ فيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ التـيـ هـيـ أـعـضـاءـ فيـ الـجـمـاعـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـأـورـوبـيـةـ.

١٦ - في الجـلة ٥، المعـقدـة في ١٨ آذار/مارس، قـرـرـ الفريقـ العـاملـ الثـانـيـ، بنـاءـ عـلـى اـفـتـراـحـ طـرـحـهـ نـائـبـ الرـئـيسـ، متـكلـماـ بـاسـمـ المـكـتبـ، إـرـجـاءـ موـاـصـلـةـ مـنـاقـشـةـ هـذـاـ البـندـ الفـرعـيـ إـلـىـ الدـوـرـةـ الثـامـنـةـ لـلـجـنـةـ التـفـاوـضـ الـحـكـومـيـةـ الـدـولـيـةـ.

١٧ - في الجـلـسـتـيـنـ ٦ـ وـ ٧ـ المعـقدـتـيـنـ فيـ ١٨ـ وـ ١٩ـ آذـارـ/ـ مـارـسـ، قـامـ نـائـبـ الرـئـيسـ بـإـبـلـاغـ الفـرـيقـ العـاملـ بـأـنـهـ قدـ أـدلـىـ بـبيانـاتـ فيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ بـالـنيـابـةـ عـنـ منـظـمـاتـ غـيرـ حـكـومـيـةـ بـشـأنـ أـمـورـ مـنـ بـيـنـهـاـ النـظـامـ الدـاخـليـ لـمـؤـتمرـ الأـطـرافـ.

باء - النتيجة

- ١٨ - وافقت اللجنة على النتيجة التالية بناء على توصية من الفريق العامل الثاني:

بعد أن نظرت اللجنة في مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف، الذي عرضته الأمانة المؤقتة في الوثيقة A/AC.237/27 طلبت من الأمانة أن تقدم إليها في دورتها الثامنة تبنياً لمشروع النظام الداخلي هذا، مع مراعاة التعليقات التي أبدتها الوفود وكذلك ما قد يرد من تعليقات من إدارة الشؤون القانونية في الأمم المتحدة. وأرجئت مواصلة النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة.
